http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1505) السنة السادسة - الثلاثاء (12) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم العاشر

فلك الدين كاكايي

ذهب زمن التفاخر الذاتي!

أعتقد ان المجتمع العراقي يقترب من النضوج الذي كان د. علي الوردي يعنيه، وأصبح يصحو على فجر وضاء جديد، يمكنه فيه رؤية الاشياء كما هي، بعيداً عن التعصب ودعوات التفاخر الذاتي:
من هو أفضل من الآخر؟ من يقدم أكثر؟ ومن يؤخر أكثر؟
اذ لكل مُكوّن دور ومسؤولية. فالشعب الكردستاني قدم تضحيات جسيمة منذ ثورة العشرين، وساهم في الانتفاضات الشعبية والتحولات السياسية والاجتماعية واشترك في قيادات الأحزاب والمنظمات والحركات العراقية، وكان، بحكم طبيعة مطاليب، مدافعاً عن الديمقراطية... كل ذلك صحيح. إلا ان الجانب الآخر، العربي في العراق، قدم هو الآخر تضحيات جسيمة حسب موقعه وأمكاناته، وأخذ بأيدي الكرد في مراحل صعبة، كما أسلفنا. واذا ما كانت هناك أخطاء وقصور من هنا وهناك، فالظروف التي أحاطت بالعراق كانت صعبة أمام الجميع، دون أن يعني ذلك تبرير أي خطأ أو قصور.
يتقدم بعض الكرد بالعتاب قائلين قدموا أكثر وأخذوا أقل! ويقولون أنهم كانوا دائماً سباقين في خوض العمل المشترك مع بقية العراقيين، بينما حصلوا على القليل! ويقولون أن الكرد كانوا يتضامنون دون مقابل!
فالخطأ يبدأ من هنا. اذ ان بعض الكرد، مثلما بعض العراقيين، يركزون على مايرونه في مواقفهم فقط ماهو الأيجابي والجميل، دون ملاحظة قصورهم... بغية تحميل الآخر مسؤولية ما في أي أمر.
مثل هذا، ربما نسميه من الجانب الآخر أيضاً. إلا انها لغة خاطئة في المخاطبة.
الدور السلبي لبعض الكرد:
فاذا ما عدنا الى التأريخ القريب، واذا ما حاسبنا الكرد كلهم بجريرة أخطاء بعضهم، أو حاسبنا العرب كلهم بجريرة بعضهم، لحصلنا على نتائج معاكسة.
فبعض الكرد في التاريخ، حين أتيحت لهم الفرصة، أساؤوا. مثلا الجنرال بكر صدقي، العسكري العراقي- الكردي المعروف، قاد أول أنقلاب عسكري في العراق يوم ١٩٣٦/١٠/٢٩ فأعلن بيان رقم (١) بأسم قائد القوة الوطنية الأصلاحية وأسقط الوزارة الموجودة وشكل وزارة عراقية برئاسة حكمت سليمان. وكان بكر صدقي قد أغتيل في ظروف غامضة أثناء سفره من الموصل الى تركيا يوم ١٩٣٧/٨/١٣ هو وقائد القوة الجوية آنذاك محمد علي جواد.
واترك الآن ماقيل عن أنه كان يريد انشاء ((دولة كردية)) بالتعاون مع الالمان... وهو أمر لم تثبت صحته، اذ لم يبدر من بكر صدقي أي تعاون، أو اتجاه للتعاون مع أي جهة سياسية كردية آنذاك، في حين كان الشيخ محمود الحفيد حيا يرزق وكانت حركة البارزانيين للمطالبة بحقوق كردية قائمة وتعرض الآلاف منهم الى التشريد والنفي. على أية حال، ليس هذا هو موضوع البحث ولن احاسب بكر صدقي على سياسته الكردية اذا ما كانت له سياسة ما، إلا أنني أتوقف عند النقطة السلبية الأساسية وهي عملية الانقلاب العسكري التي أوقفت التطور الطبيعي للحياة البرلمانية العراقية آنذاك بغض النظر عن ضعفها... فقد كانت موجودة بشكل ما. فلماذا الانقلاب العسكري اذن؟ ومن أين جاءت هذه الفكرة؟
أظن أنه كان أول انقلاب عسكري في العالم العربي والإسلامي حتى ذلك التأريخ، ويقال أنه مقدمة لسلسلة الإنقلابات العسكرية التي أساءت طويلاً إلى هذه البلدان وآثارها السلبية باقية حتى الآن في شكل أحكام طوارئ وتسلط العقلية العسكرتارية.
فعملية الأنقلابات العسكرية أضرت بالغ الضرر بالتطور الطبيعي للحياة الداخلية لمختلف الشعوب، ولا حاجة إلى الأستفاضة في ذلك فالنتائج معلومة للمطلعين والمتابعين ... ادرسوا النتائج الخطيرة للانقلابات في الشرق الأوسط حتى اندونيسيا وكمبوديا وأيران وتركيا والسودان وموريتانيا وأفريقيا... وأمريكا اللاتينية... الخ! وكنا غالباً مانسميها ((ثورات)) وهي مغالطة أخرى...
لا أريد ان أظلم بكر صدقي، فقد كانت رُبّما، له أهداف أخرى لم نعرفها حتى الآن! إلا ان عملية الأنقلاب العسكري غير مبرر مهما قيل... علماً أنه قيل في حينه ان بكر صدقي كان يحب الملك غازي ويكره الأنكليز. هذا أيضاً ليس مبرراً للعملية ذاتها اذ كان يمكنه التعبير عن مواقفه سياسياً بالطرق المتاحة آنذاك، حيث كانت ثمة حرية نسبية... اذا ما عاتبني اي كردي لكوني انتقد احد بني قومي فسأضيف إليه القول ان أول إنقلاب عسكري في تأريخ سوريا أيضاً نفذه قائد عسكري كردي هو حسني الزعيم الذي كان عام ١٩٤٩ قائداً في الجيش السوري فأنقلب على الرئيس شكري القوتلي وأعلن نفسه رئيساً للجمهورية. إلا انه سرعان ما أزاحوه بنفس الطريقة، أي بانقلاب

بكر صدقي

عسكري. فكان أنقلاب حسني الزعيم فاتحة عدد من الانقلابات العسكرية عطلت الحياة البرلمانية الجيدة في سوريا حتى عام ١٩٥٤ حيث أعيدت الحياة السياسية الطبيعية، إلا ان ((ثقافة)) الانقلاب العسكري استقرت في الجيش السوري مثلما تجلى مرة أخرى عام ١٩٦٣ وحصلت انقلابات متوالية القت بظلالها السلبية على الحياة هناك حتى اليوم.
ومازال بعض الكرد يدرجون أسم حسني الزعيم في موسوعات الاعلام الكرد، ولاشك أنه كان كردياً من عائلة كردية مرموقة في دمشق كانت ذات نفوذ اجتماعي وأقتصادي كبير.
إلا أننا لاندري حتى الآن لماذا نفذ هذا القائد الكردي أنقلاباً عسكرياً في حين كانت أبواب الحياة البرلمانية مفتوحة أمامه؟! فمهما كانت الأسباب أو الأعذار فعملية الانقلاب العسكري بحد ذاتها مضرة، كما أثبته التأريخ.
كنت أضحك في سري حين بدأ في بغداد مؤخراً حديث طريف يتردد عن ((خطر الانقلاب العسكري)) في العراق يوماً ما... فوددت آنذاك أن أكتب مقالاً تحذيرياً على سبيل النكتة:
((... ديروا بالكم على الضباط الكرد! فلن يجرؤ احد على الانقلاب! انما ديروا بالكم عليهم... كي لا يكرروا ما فعله أسلافهم، فإذا لم يفعلوا ذلك فلن يفعله غيرهم!!)).

اعلامنا ودوره في اشاعة ثقافة التواصل

د .جليل وادي

مع ان الثقافات الفرعية حظيت باعتزاز اجتماعي واضح، الا ان التجربة التاريخية للمجتمع العراقي لم تكشف عن تأثر السلوك الاجتماعي بتلك الثقافات، بالشكل الذي يعلي من شأن ولاءات ضيقة على حساب ولاءات وطنية، اذ نظر العراقيون الى بعضهم كنسيج واحد بصرف النظر عن تكويناتهم المتنوعة دينيا ومذهبيا وقوميا. وفي هذه النظرة كمن سر قوة المجتمع العراقي وقدرته على مواجهة التحديات التي تعرض لها على مر تاريخه الطويل، ولعل في تجاوز مؤامرة الحرب الطائفية خلال السنتين الاخيرتين خير مثال للتدليل على تجذر ثقافة الاعتدال والوسطية في نفوسهم وعقولهم.
واذا كانت اعمال العنف الطائفي والتهجير القسري قد علت نسبتها خلال الفترة الماضية، فلا يعني ذلك انها نتيجة رسوخ ثقافة القطيعة ورفض الاخر، والنظر اليه بوصفه عدوا، بل جاءت في غالبها ردود افعال تأرية حركتها عوامل سياسية مقصودة اريد بها تفتيت النسيج الاجتماعي، ذلك ان تشكيل عصابات الجريمة من هذا الطرف او ذاك وممارسة اعمال التقتيل ضد مكونات معينة، لابد ان يثير انفعالا يتجسد في سلوكيات مماثلة توحي بمجموعها ان مستوى التفاعل الاجتماعي الايجابي الذي من شأنه تخفيف حدة الاحقاد والضغائن وروح الانتقام التي ترسخت في نفوس الاسر المتضررة، وربما من بين العوامل التي عززت هذه القطيعة هو رغبة بعض الجهات السياسية ببقاء الوضع الراهن على ماهو عليه وتغذيته بما يجعله قنبلة قابلة للتفجير في اي وقت وعلى وفق المصالح الضيقة التي تسعى الى تحقيقها تلك الجهات.
وبذا اصبح لثقافة القطيعة ملامح بادية للعيان، يقتضي الوقوف على ابعادها واعداد البرامج المختلفة للحد من خطورتها، لكي يتسنى الارتقاء بالمجتمع الى امام، ذلك ان هذه الثقافة اذا ما قدر لها الشيوع فانها من الامراض المزمنة التي تنخر في جسد المجتمع، والتي يتعذر في اوقات لاحقة معالجتها.
ومن المؤكد ان التصدي لهذه الظواهر الاجتماعية تتطلب تعبئة الجهد الوطني في المجالات المختلفة، وبخاصة وسائل الاتصال الجماهيرية، ذلك ان من الاجراءات المهمة في عملية التصدي يتمثل في اشاعة ثقافة التواصل التي تعد وسائل الاعلام اكثر المؤسسات البنيوية قدرة على القيام بها، بحكم ما تتميز به هذه الوسائل من خصائص تمكنها من مخاطبة مختلف شرائح الراي العام،فضلا عن تمكنها من تجسيد ثقافة التواصل باشكال يسهل فهمها، وبهذا الصدد لابد من الاشارة الى ما يأتي :

عدم الانتباه

كشفت التجربة الاعلامية بعد احداث التغيير في ٢٠٠٣/٤/٩ ان القيادات الاعلامية لم تنتبه بما يكفي لخطورة ثقافة القطيعة، اذ حرصت كثيرا على تنفيذ الوظائف المتعلقة بالجهات التي تصدر عنها من دون الالتفات الى ما يسود المجتمع من ظواهر اجتماعية مرضية.ومع ان البيئة الاعلامية شهدت نموا متسارعا تمثل باصدار العشرات من القنوات التلفزيونية والاذاعية ومثلها من الصحف اليومية والاسبوعية، الا ان جل تلك الوسائل صادر عن احزاب وتيارات سياسية، وان الوسائل المستقلة منها تنتابها ميول الى هذه الجهة السياسية او تلك، وهكذا وسائل غالبا ما تكون معنية بالايديولوجية الحزبية اكثر من عنايتها بمشاغل الراي العام.

الانشغال بالبيئة المتأزمة

تعيش القوى السياسية العراقية صراعا محتدما فيما بينها، الامر الذي حول وسائل الاعلام من كونها وعاء للتعبير عن هموم وتطلعات الجماهير الى اداة لادارة الازمات بين الفاعلين السياسيين سواء المشاركين في العملية السياسية ام غير المشاركين، وعليه القت البيئة المتأزمة بظلالها القاتمة على مختلف مناحي الحياة بضمنها العملية الاعلامية على اختلاف مفرداتها، وبما ان تأزم البيئة العراقية جاء بفعل عوامل سياسية وامنية، لذا شغلت المضامين السياسية والامنية مساحة واسعة من وسائل الاعلام،بينما ضاقت المساحات المخصصة لثقافة التواصل، واختفت المضامين التي تعالج الظواهر الاجتماعية من منظور ثقافة التواصل، بالشكل الذي يكشف عن عدم ادراك القائم بالاتصال لابعاد وخطورة ثقافة القطيعة التي بدأت خطواتها الاولى تدب في النسيج الاجتماعي.
وكانت الرسائل الاعلامية التي تنطوي على ثقافة تواصلية قد اهتمت بثقافة وتجارب وانجازات الاخر الاجنبي، ومع ان ذلك امر مهم، ولكن التركيز على التواصل الاجتماعي المحلي يعد حاجة ماسة في هذه المرحلة العصيبة، فمن شأن ذلك تخفيف حدة الاحتقان الطائفي والعنصري،فضلا عن تعزيز التماسك الاجتماعي.

غياب التخطيط

بالرغم من عدم تناول وسائل الاعلام لموضوعات مباشرة تعمق من الشرخ الاجتماعي، الا ان الكثير من المضامين التي تداولتها تضمنت ما يمكن تأويله سلبا، كتناولها لاخبار بعينها، او اضفاء تعليقات واراء على الاخبار والتقارير، وقد يكون من المتعذر التيقن فيما اذا كانت هذه المضامين مقصودة او غير مقصودة، الا ان مجمل المضامين تكشف ان القائم بالاتصال لم يضع الخطط الخاصة بالكيفيات التي من شأنها تفعيل ثقافة التواصل، ويعني ذلك في جانب كبير منه انه لم يتأمل بعمق التداعيات الخطرة لما يمكن ان تؤول اليه القطيعة، فضلا عن ترك المصادفات تتحكم بالرسائل الاعلامية المبثوثة.
وشكل ذلك خللا مهما في وظيفة وسائل الاعلام التي تشكل وظيفة التواصل جوهر الوظائف العديدة التي يفترض القيام بها، وعليه لم تتمكن الوسائل الاعلامية من الاحاطة بالمشكلة الاجتماعية وتقليبها على وجوهها المختلفة وتشخيص ابعادها ومخاطرها، لذلك ظلت المشكلة تفعل بجسد المجتمع وتتسرب من خلال المسارات الهشة، الامر الذي سيشكل لاحقا عقبة كأداء امام خطط التنمية.
انطلاقا من ذلك فان على القائم بالاتصال الذي يريد للولاء الوطني الرسوخ في عقول الجماهير ونفوسهم ان يشخص المشكلات الاجتماعية، وان يعد الخطط المناسبة التي يمكن من خلالها ايضاح المشكلات واقتراح البدائل الكفيلة بحلها عبر رسائل اعلامية مدروسة تجنب المجتمع ويلات القطيعة التي من ابرز صورها النظر الى الاخر المحلي بوصفه عدوا، ففي مثل هذه النظرة تكمن الخطوات الاولى لتقسيم البلاد.

شيوع مشاعر الخوف والقلق

تأثرت العملية الاعلامية كثيرا بالتأزم السياسي والامني الذي تشهده البلاد، وطال هذا التأثير مختلف العمليات الاعلامية بدءا من التغطيات وانتهاء بحرية ابداء الاراء، ذلك ان التأزم بجميع تداعياته كان حاضرا في ذهنية الاعلاميين، وصار شبحا يطارد حتى المفردات التي يختارها الاعلاميون في رسائلهم، فالحذر والخوف والقلق كانت من المشاعر التي تنتابهم اثناء اختيار الاحداث والموضوعات التي يودون الكتابة عنها او تغطيتها، لذلك بدا ان بعضا من مفردات ثقافة التواصل محفوفا بالمخاطر، بخاصة في بيئة محتقنة تمظهرت باعمال عنف غريبة طال بعضها الاعلاميين انفسهم، الامر الذي اجبر الاعلاميين على تجنب تناول موضوعات ثقافة التواصل خوفا من تأويلها باتجاهات مغايرة لمقاصدها.

قصور التغطية

انتجت البيئة المتأزمة مشكلات اجتماعية غير تقليدية كالقطيعة الاجتماعية، وفعّلت اخرى كانت راكدة منذ عقود، لكن هذه المشكلات لم تجد لها انعكاسا وافيا في وسائل الاعلام، ما يعني ان تغطيات وسائل الاعلام لمجمل حركة المجتمع كانت قاصرة، ولهذا القصور تداعيات مهمة، منها عدم لفت انظار المجتمع للمخاطر التي تنطوي عليها تلك المشكلات، فضلا عن عدم اقتراح البدائل التي يمكن ان يستعين بها المجتمع في تصديه للمشكلات التي يتعرض لها
ويرجع قصور التغطيات الى اسباب عديدة منها ما يرتبط بضعف امكاناتها الاقتصادية والفنية، او تحاشي اختراق البيئة الاجتماعية المحتقنة بما يعرض ملاكاتها للخطر.
وعموما لابد من ايلاء ثقافة التواصل الاهتمام الذي تستحق، ذلك انها مفتاح لايستهان به لتعزيز الولاء الوطني وردم الشروخ التي اصابت النسيج الاجتماعي وترسيخ فكرة ان الاخر مكملا وبخاصة الاخر المحلي.

المعهد القضائي العراقي

زهير كاظم عبود

إن واحدة من أهم واجبات الدولة هو إقامة العدل بين الناس، وان يأخذ كل مواطن حقه بالطريق القانوني، وذلك حتى يطمئن الناس على أموالهم وإعراضهم وحرياتهم، وإقامة العدل الذي يبعث على الطمأنينة في النفوس، ويسهم مساهمة فعالة في ترسيخ أسس دولة القانون وحقوق الإنسان. هذا الأمر لايتم إلا ببناء صرح للقضاء بناءً صحيحاً من خلال الاستقلالية والحياد إضافة الى إعداد القضاة إعدادا جيداً.
دعائم متعددة ينبغي توافرها لإنشاء قاعدة متينة للعدالة وقضاء حيادي مستقل ومتفاعل، ومن دعائم أسس ترسيخ العدالة في العراق كان قيام المعهد القضائي الذي كان له الفضل في ديمومة العطاء، ورفد جسد المؤسسة القضائية بعناصر من القضاة وأعضاء الادعاء العام أثبتوا الجدارة من خلال تطبيقاتهم العملية والقانونية وشجاعتهم في قول كلمة الحق وإصدار القرارات الصائبة والعادلة، واكتسبوا الثقة خلال المسيرة التي بدأها المعهد في عام ١٩٧٦ والتي امتدت لنحو ٣٠ دورة حتى اليوم .
شكل المعهد القضائي العراقي البديل العملي والمتناسب مع التطور والحاجة لتأهيل وتدريب رجال القانون عمليا وعلميا، للتسلح بالمعرفة والثقافة القانونية العميقة إضافة الى المبادئ القضائية والأسس التي يتم بناء الأصول القضائية على أساسها، وأيضا إضافة إلى ما تطمح إليه قيادة المؤسسة القضائية من بناء للشخصية القضائية حتى يستوعب دورها ومشاركتها في بناء العراق الجديد، ومساهمتها في رصف حجر الأساس لدولة القانون، بالتالي تخريج دفعات من القضاة ونواب الادعاء العام، لتبوء المراكز القضائية في ساحة القضاء العراقي، بعد أن كان القضاء العراقي يعتمد على تعيين المحامين والحقوقيين ممن تتوفر فيهم شروط معينة كقضاة وأعضاء الادعاء العام . ولما كان القضاء العراقي يشكل الناظم الأساسي في رد المظالم وتحصيل الحقوق وإيقاع الجزاء المادي على مرتكب الجريمة، فقد كان القضاء بحاجة ماسة الى قضاة متمرسين ومتسلحين بالتجربة والنزاهة والاستقلالية والحياد والشجاعة إضافة الى العلمية والقابلية على التطور، يأخذون على عاتقهم قيادة مجداف المركب لتحقيق الغاية الأسمى في العدالة التي ينشدها الجميع.
وحين برزت فكرة المعهد القضائي الى الوجود كان من بين تلك الأسباب التي دعت الى قيامه كانت المساهمة الجادة والفاعلة في رفد المؤسسة القضائية بدماء شابة جديدة، ودعم المسيرة القضائية بطاقات وكفاءات متسلحة علميا لتبوء مركز القضاء أو الادعاء العام، ونظراً لما تتحمله هذه الأجهزة من مسؤولية في تطبيق القوانين وتحقيق العدل، بروح تستوعب طبيعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية في العراق، وتكون قادرة على تعميق تلك التحولات وتسريعها، فقد اقتضت الضرورة، وضع أسس جديدة لاختيار من يتولى الوظائف القضائية من قضاة ونواب مدعين عامين، عن طريق معهد على مستوى عال، يهدف إلى العناية بالكفاءات النامية، إضافة الى ورفع المستوى القانوني للعاملين في وزارة العدل والدوائر القانونية في أجهزة الدولة المختلفة، إضافة الى التطبيقات العملية للقوانين، وتطبيق القوانين النافذة بروح عصرية ومتجددة متماشية مع التطور بذهنية قضائية تتفق وواقع المجتمع العراقي، وتأهيل نواب الادعاء العام ورفع مستوى كفاءتهم بما يؤمن قيامهم بواجبهم كجهاز أساس لمراقبة المشروعية واحترام تطبيق القانون، ولتأمين ذلك.
حيث أثبت المعهد القضائي علميته وتخصصه من خلال تفعيل الطاقات الواعدة وزجها في العمل القضائي تحقيقا لاستقلالية القضاء ومكانته المتميزة في المجتمع. من كل هذا تأتي الحاجة الماسة لتطوير المعهد القضائي ومساندته خصوصا في مجالات التدريب العملي للطلبة، لأن التعليم الأكاديمي والقانوني لايكفيان وحدهما لتأهيل القاضي وعضو الادعاء العام مالم يكن التطبيق وتلمس التجربة القضائية من رجالها لرفع قدرة وكفاءة المتخرج بجدارة .
وقام المعهد القضائي برفد المؤسسة القضائية بقضاة وأعضاء ادعاء عام أكفاء تمكنوا من عكس التجربة على أداء القضاء، غير أن المعهد القضائي وبحكم ظروف تكوينه وتشكيله كان أحد المؤسسات التابعة لوزارة العدل، وكان وزير العدل المسؤول الأول عن عمليات القبول والدراسة والتأهيل، ومن ثم التصنيف أو التوزيع بعد التخرج، وبقي المعهد تابعا لوزارة العدل بالرغم من أن تشكيلة المجلس الذي يشرف على هذا المعهد جميعهم من القضاة أو المدعين العامين أو القانونيين التابعين لمجلس القضاء الأعلى. ومؤسسة فاعلة مثل المعهد القضائي تعنى برفد القضاء العراقي بالقضاة وأعضاء الادعاء العام جديرة بأن ترتبط برئاسة مجلس القضاء الأعلى، بالنظر ليس فقط الحاجة لأعداد المتخرجين والمؤهلين للعمل في المحاكم العراقية، وليس أيضا في عملية اختيار المؤهلين للقبول وتوسم تخرجهم كقضاة وأعضاء للادعاء العام، إنما بسبب التماس المباشر لمجلس المعهد في اختيار الطلبة وفي تدريس المواد والمناهج، بالإضافة الى التدريب العملي وتوزيع الأعداد المتخرجة على وفق حاجة المحاكم، وهذه من الأمور التي يدركها ويعرفها يقينا مجلس القضاء الأعلى في العراق . باعتباره المؤسسة العليا التي تدير الشؤون القضائية والإشراف على القضاء الاتحادي .أن ربط المعهد القضائي بمجلس القضاء الأعلى يجعل من مؤسسة المعهد تأخذ مكانها الطبيعي في ترسيخ الاستقلالية والتمسك بها كما رسمها الدستور العراقي، وتمنح لهذه المؤسسة اشرافا وتماسا مباشرا مع المرجع الأعلى للقضاء في العراق، وبالتالي نوفر لعملية التماس القضائي نظريا وعمليا قاعدة ترتكز عليها الأهداف الفاعلة التي قام عليها المعهد، والتي سيستمر عليها في رفد القضاء وضخ الدماء الجديدة المؤهلة لتطوير عمل القضاء .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١ . يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة
٢ . ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:

Opinions112@ yahoo.com